

تقرير اجتماع مجلس الجامعة

المنعقد يوم الأربعاء 8 أبريل 2009 بمقر كلية الآداب و العلوم الإنسانية

انعقد مجلس الجامعة يوم الأربعاء 8 أبريل 2009 على الساعة الثانية و النصف بعد الزوال بقاعة الاجتماعات بكلية الآداب و العلوم الإنسانية ترأسه السيد محمد قوام رئيس الجامعة و حضره السيدات و السادة : فاطمة الزهراء ازرويل، ليلي حركيك، محمد أبو الفراج ، يحيى بوغال، عبد العزيز شفيق، المصطفى الخيدار، عبدالواحد مبرور، عبد الحق جابر، خليل بنخوجة ، خالد مهدي، عبد الحق غريب، طارق القصباوي، مصطفى بنمهان، عبد الحق صاحب الدين ، عبد الحكيم حسن الدين، العمراوي علي، محمد بنحدو، الياس بوحية ، يوسف الشرفاوي ، عبد اللطيف سهيل، عبد الحنين بلحاج، عبد العزيز فسوان ، المامون الزاهيدي، محمد القدام، أحمد موسى.

و بعد التأكد من توفر النصاب القانوني، رحب السيد رئيس الجامعة بجميع الأعضاء الحاضرين و ذكر بالنقاط المدرجة في جدول الأعمال و التي جاءت كالتالي:

- 1- المصادقة على مشاريع المسالك المقترحة للاعتماد،
- 2- الحصيلة المالية لسنة 2008،
- 3- الهيكلية الإدارية للجامعة (Organigramme)،
- 4- تقرير السيد مراقب الدولة،
- 5- الاتفاقيات،
- 6- النظامان الداخليان:

1- النظام الداخلي للجامعة،

2- النظام الداخلي لمجلس الجامعة.

7- نتائج الترشيحات لشغل منصب عميد كلية الآداب و العلوم الإنسانية،

8- مختلفات.

وقبل دراسة و مناقشة جدول الأعمال، ثم التطرق لمحضر دورة المجلس السابقة و التي تمت في اجتماعين لمجلس الجامعة المنعقد على التوالي في يوم الاثنين 19 يناير 2009 و يوم الخميس 26 فبراير 2009.

وبخصوص هذه النقطة، تدخل السيد عبد الواحد مبرور، بصفته مقررا للدورة السابقة، و أبدى مجموعة من الملاحظات و التعديلات بخصوص المحضرين السالفي الذكر، كما أبدى في هذا السياق السادة أعضاء المجلس مجموعة من الملاحظات التي وجب إدخالها في هذين المحضرين.

و أثرت من طرف أحد الأعضاء النقطة المتعلقة بمدى قانونية الإنابة لحضور مجلس الجامعة حيث أكد السيد الرئيس على عدم قانونيتها و في المقابل تمت الإشارة إلى أنه يستحسن السماح بالإنابة قصد إخبار العضو المناب عنه بما جرى و تم تداوله في مجلس الجامعة. كما ابرز السيد الرئيس على أهمية حضور ممثلين عن المحيط السوسيو اقتصادي و أكد كذلك أن نقاشا عميقا يجب أن يطرح لا على مستوى الجامعة فقط ، بل و حتى على المستوى الوطني للنظر في هذه القضية و في تشكيلة مجلس الجامعة.

و قد أثرت كذلك مسألة التكوين المستمر و مدى أهميته بالنسبة للأستاذ الباحث و ثم التأكيد من طرف بعض أعضاء المجلس على رفض التكوين المستمر المؤسساتي و ضرورة ربطه بالاحتياجات الأساسية المعبر عنها من طرف الأساتذة. و بخصوص النقطة المتعلقة بإعداد التقارير تدخل السيد عبد الواحد مبرور و أشار أنه قبل إعداد المحضر، أخذ بعين الاعتبار نماذج من المحاضر السابقة و التي في المجمل كانت تلخص مختلف الأفكار العامة للتدخلات بدلا من تفصيلها.

وفي هذا السياق، تدخل السيد الرئيس و أكد على أن اجتماعات المجلس يتم تسجيلها و يمكن الرجوع إليها و أشار أن المقرر يطرق للأفكار الرئيسية و ليس للتفاصيل دون ذكر أسماء المتدخلين. و عليه فقد اتفق أعضاء المجلس على تبني التقارير المفصلة عوض المحاضر في الاجتماعات المقبلة لمجلس الجامعة. و بعد ذلك، صادق المجلس ما عدا الأستاذ عبد الحق غريب على نص المحضرين مع أخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي تم إبدائها من طرف أعضاء المجلس.

1- المصادقة على مشاريع المسالك المقترحة للاعتماد

قبل دراسة هذه النقطة، أخبر السيد الرئيس أن لجنة الشؤون البيداغوجية اجتمعت و قامت بدراسة مجموعة من المسالك المقترحة التي ستقدم للاعتماد. و بعد ذلك طلب من السيدة رئيسة لجنة الشؤون البيداغوجية تقديم نتائج عمل اللجنة حول دراسة مشاريع المسالك المقترحة للاعتماد.

و في معرض تدخلها، أكدت السيدة رئيسة اللجنة أن لجنة الشؤون البيداغوجية قد اجتمعت يوم الجمعة 27 مارس بعدما توصلت بمشاريع المسالك المقترحة و التي تمت دراستها في اللجن البيداغوجية المنبثقة عن مجالس المؤسسات. و في مايلي، عدد المشاريع المقترحة حسب المؤسسات و نوعية المسالك:

المؤسسة	الإجازات المهنية	الماستر المتخصص	الماستر	المجموع
كلية العلوم	7	2	1	9
الكلية متعددة التخصصات	4	-	-	4
كلية الآداب و العلوم الإنسانية	1	2	2	6
المجموع	12	4	3	19

و أكدت السيدة رئيسة اللجنة أن هذه الأخيرة وفتت على مجموعة من الشروط الضرورية الواجب توفرها في المشاريع بخصوص المضامين و إمضاء الشراكات...

و في ما يتعلق بمشاريع الماستر المتخصص المقترحة من طرف الكلية متعددة التخصصات، أشارت السيدة رئيسة اللجنة على مدى أهميتها لاعتمادها على شراكات مهمة وشهادات مزدوجة ، وأن لجنة الشؤون البيداغوجية ستبث فيها في اجتماعات لاحقة في إطار التكوين المستمر.

و بعد ذلك، ثم فتح النقاش من طرف السيد الرئيس حول مختلف هذه المشاريع المقترحة.

في بداية النقاش أثيرت نقطتين أساسيتين:

- الكيفية التي اعتمدها لجنة الشؤون البيداغوجية لدراسة مشاريع المسالك المقترحة،

- أهمية إدماج الشركاء الاقتصاديين في التكوينات المهنية وإشكالية التدريب بالنسبة للطلبة.

وفي هذا السياق، تدخل الأستاذ عميد كلية العلوم وأكد على ضرورة إحداث وتفعيل خلايا الوساطة

(Cellules d'interfaces) على مستوى الجامعة والمؤسسات من جهة و ما بين الجامعة و مؤسساتها و المحيط السوسيو إقتصادي من جهة أخرى. و أضاف أنه لاقية لأي تكوين مهنين بدون تدريب نظرا لما لهذا الأخير في تسهيل إدماج الطلبة في سوق الشغل و من هذا المنطلق اتفق المجلس تبني التوصيتين التاليتين:

- تفعيل خلايا الوساطة (Cellules d'interfaces)،

- ضرورة إشراك الفاعلين الإقتصاديين مند بلورة التكوينات لتقديم إقتراحات لضمان منافذ الشغل للطلبة.

وبخصوص النقطة المتعلقة بالكيفية التي باشرت بها لجنة الشؤون البيداغوجية عملها ، أكدت السيدة رئيسة اللجنة أنها اعتمدت على الثقة الكاملة في الاجتماعات و نتائج اللجن البيداغوجية للمؤسسات و التي ناقشت و درست مضامين المشاريع المقترحة و مدى ملائمتها للضوابط البيداغوجية و أهمية وجود الشراكات و راقبت الغلاف الزمني المعتمد. و خلصت السيدة رئيسة اللجنة أن مسألة الشراكات مسألة مطروحة دائما في جدول أعمال اللجنة البيداغوجية و أنه بدون شراكات لا يمكن أن تكون هناك إجازات مهنتية و لا ماستر متخصص لهما المصادقية اللازمة.

و في ما يتعلق بحل إشكالية التدريب و الشراكات، أكد أحد أعضاء المجلس أنه نظرا لمحدودية النسيج الإقتصادي المحلي يجب الانفتاح و ربط علاقات و شراكات مع المحيط السوسيو اقتصادي في جهات و مدن مجاورة كجهة الدار البيضاء الكبرى. و أكد أحد أعضاء المجلس عن مدى جاهزية المؤسسات لإنجاح مشاريع التكوينات المقترحة و خصوصا التكوينات المتعلقة بالماستر.

و للرد على مختلف هذه التساؤلات، تدخل السيد الرئيس و أوضح أنه فيما يتعلق بمشاريع التكوينات فهي تنجز على صعيد الشعب و المؤسسات و عليه فإن اللجن البيداغوجية يجب أن تقوم بدورها فيما يخص دراسة هذه المشاريع و ملائمتها مع الضوابط البيداغوجية و كما يجب على اللجنة البيداغوجية المنبثقة عن مجلس الجامعة هي الأخرى أن تقوم بدورها الكامل في اقتراح بعض التعديلات التي تخص المشاريع المقترحة و كما يمكنها رفض بعض التكوينات غير الملائمة و إقتراح تكوينات مشتركة مابين الشعب و المؤسسات. و بالنسبة للنقطة المتعلقة بالشراكة، أكد السيد الرئيس على ضرورة تفعيل خلايا الوساطة للقيام بمهامها من أجل خلق دينامية مابين الجامعة و مؤسساتها مع الشركاء الاقتصاديين اللذين يجب إشراكهم منذ البداية أثناء إعداد مشاريع التكوينات.

و أكد السيد الرئيس في نفس السياق، أن الظرفية و المقاربة الجديدة التي جاء بها البرنامج الإستعجالي تحتم على اللجنة البيداغوجية أن تلعب دورها الكامل في دراسة الملفات الوصفية التي تطرح عليها و ضرورة مراقبتها لمدى إلتزام التكوينات بدفتر الضوابط البيداغوجية و أن إجتماعات اللجن تبقى مفتوحة لمختلف السادة الأعضاء.

كما تم التأكيد من طرف أحد أعضاء المجلس على الطابع الإستثنائي و طبيعة الاشتغال في إطار البرنامج الإستعجالي و أن عامل الوقت قد يؤثر سلبا على عمل اللجن و أنه يجب تسليم الوثائق في الوقت المناسب و أخذ الوقت الكافي لدراساتها. كما أثبتت من طرف أحد أعضاء المجلس ضرورة الإنكباب على تحديد كل من دور اللجن البيداغوجية للمؤسسات و دور اللجنة البيداغوجية على مستوى مجلس الجامعة.

و انطلاقا من الدراسة التي قامت بها اللجنة البيداغوجية، صادق المجلس بالإجماع على مجموع مشاريع المسالك المقترحة للإعتماد.

و قبل التطرق للنقطة الموالية في جدول الأعمال، أحاط السيد الرئيس السادة أعضاء المجلس علما بتوصل رئاسة الجامعة بمذكرة من الوزارة تخص موضوع تعديل مسالك الإجازات الأساسية بالنسبة للمؤسسات ذات الإستقطاب المفتوح و أشار السيد الرئيس بالمراحل التي مر بها هذا الملف إنطلاقا من التوصيات التي نتجت عن التقييم الذاتي التي قامت بها الجامعات و كذا بناء على توصية المجلس الأعلى للتربية و التكوين.

و على العموم، أبرز السيد الرئيس أهم النقط الأساسية التي جاءت بها هذه التعديلات المتعلقة بالإجازات الأساسية و هي

كالتالي:

- خلق جدد مشترك على الصعيد الوطني من السداسي الأول إلى السداسي الرابع،
- خلق وحدات أفقية فيما يتعلق بتقنيات التواصل، المعلومات، اللغات ، المقاولاتية (Entrepreneuriat) ،
- تحديد السداسي الخامس و السادس على صعيد كل جامعة على حسب خصوصيتها وخلق على الأقل تخصصين داخل كل مسلك.

وفي هذا السياق، أعطى السيد الرئيس الكلمة لكل من السيد يحيى بوغالب و السيدة فاطمة الزهراء ازرويل حيث أكد على أهمية التعديلات وخصوصا تبني الجدع المشترك الذي سيمكن من فتح آفاق جديدة أمام الطالب وسيسهل له الانتقال من جامعة إلى أخرى وأضاف انه على الشعب أن تتبنى اعتماد ما بين 14 وحدة أو 12 وحدة كجدع مشترك وطني. كما تساءل أحد أعضاء المجلس عن المؤسسات المستهدفة بخصوص هذه التعديلات، حيث أكد السيد الرئيس في معرض جوابه أنها تتعلق فقط بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (كلية العلوم، كلية الحقوق، كلية الآداب...) وأنها لا تخص المؤسسات الأخرى كالمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية على سبيل المثال. وفي الأخير، اعتمد المجلس، بطلب من السيد الرئيس، إعطاء تفويض للجنة الشؤون البيداغوجية لدراسة اقتراحات المؤسسات فيما يخص الإجازات الأساسية.

2 - الحصيلة المالية لسنة 2008

في البداية أكد السيد الرئيس على أن الحصيلة المالية لسنة 2008 جاهزة حيث تم إعدادها من طرف المصالح الاقتصادية. وللإجابة على مختلف التساؤلات والملاحظات التي قد يبديها السادة أعضاء المجلس، أبلغ السيد الرئيس أنه طلب من السادة رؤساء المصالح الاقتصادية حضور اجتماع المجلس.

وبعد ذلك، أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيدة حفيظة أشهبان حيث قامت بتقديم عرض مفصل للحصيلة المالية لسنة 2008 المتعلقة بالجامعة ومؤسساتها. ويمكن إجمالاً تلخيص ما جاء في عرض الحصيلة المالية لسنة 2008 كما يلي:

- ميزانية التسيير:

بلغ الاعتماد المفتوح في ميزانية التسيير لسنة 2008 بالنسبة للجامعة ومؤسساتها مبلغ 698.646,42 . 32 درهم حيث تم الالتزام بمبلغ 21.869291,27 درهماً وصرف مبلغ 15.993928,50 درهماً وعليه فإن معدل الالتزام d'engagement (taux) بلغ 66 % ومعدل الانجاز (taux de réalisation) بلغ 48%. والجدول التالي يلخص حصيلة ميزانية التسيير لسنة 2008 للجامعة ومؤسساتها:

الجامعة أو المؤسسة	الاعتماد المفتوح Crédit Alloué	الالتزامات Engagements	الاداءات Paiements	الباقى ادائه RAP	الباقى Disponible	معدل الالتزام معدل	معدل الانجاز
الرئاسة*	14.460.931,20	9.794.594,90	7.724.751,84		4.666.336,30	67%	53%
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير	453.643,38	422.615,67	27.134,38	144.418,29	31.027,71		
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية	209.500,00	394.515,93	44.910,00				
كلية العلوم	15.046.763,68	9.163.549,66	5.657.578,64	3.505.971,02	5.883.214,02	60,60%	37,60%
كلية الآداب والعلوم الإنسانية	2.550.609,28	2.429.178,73	2.202.111,32		1.121.430,55		
الكلية متعددة الاختصاصات	640.342,26	586.383,87	487.506,38		53.978,39	91,57%	83,14%

* ميزانية الرئاسة تتضمن ميزانية المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والمدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية

- ميزانية الاستثمار:

توزيع ميزانية الاستثمار حسب الجامعة ومؤسساتها جاء على الشكل التالي:

الجامعة	كلية العلوم	كلية الآداب	المدرسة الوطنية	المدرسة الوطنية	الكلية متعددة
---------	-------------	-------------	-----------------	-----------------	---------------

الاختصاصات	للعلوم التطبيقية	للتجارة والتسيير	والعلوم الانسانية		
1.161.862,26	10.000.000,00	7.597.892,96	1.102.650,77	7.651.319,37	17.155.188,54

وبطلب من بعض أعضاء المجلس، فقد قرر المجلس تأجيل الدراسة، المناقشة والمصادقة على الحصيلة المالية لسنة 2008 لاجتماع مجلس الجامعة المقبل الذي سينعقد يوم الخميس 23 أبريل 2009 حتى يتمكن السادة الأعضاء من الاطلاع على الوثائق المتعلقة بهذه النقطة.

3 – تقرير السيد مراقب الدولة

نظرا لعدم حضور السيد مراقب الدولة، قرر المجلس تأجيل النظر في دراسة ومناقشة هذه النقطة إلى الاجتماع المقبل (2009/04/23).

4 – الهيكلية الادارية للجامعة (Organigramme)

قبل دراسة هذه النقطة، تدخل السيد الرئيس وقدم المراحل التي مر منها مشروع الهيكلية الإدارية للجامعة ، حيث أكد أنه في البداية طلب من الجامعات بصفتها مؤسسات تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية بتقديم اقتراحات حول الهيكلية الإدارية وان وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي قامت بالتنسيق مع الجامعات ووزارة المالية والخصوصية وفي هذا الصدد ، تم اقتراح هيكليتين إداريتين. الأولى تخص الجامعات الصغرى التي تتوفر على أقل من ستة مؤسسات وتضم أقل من 16 000 طالب والثانية تتعلق بالجامعات الكبرى التي تتوفر على أكثر من ستة مؤسسات وأكثر من 16 000 طالب.

وقد أثارت الهيكلية الإدارية المقترحة عدة تساؤلات وملاحظات من طرف أعضاء المجلس، حيث تساءل أحد الأعضاء عن مدى توصل الجامعة بملف شامل يخص بالإضافة للهيكلية الإدارية ملف يتعلق باختصاصات ومهام المصالح المقترحة كما تساءل عن إمكانية تعديل الهيكلية المقترحة.

وفي معرض جوابه أكد السيد الرئيس على أن رئاسة الجامعة توصلت في مرحلة الأولى بورقة تخص الهيكلية ورسالة تحت رئيس الجامعة على عرض الهيكلية على أنظار مجلس الجامعة كما توصلت في مرحلة ثانية بوثيقة تهم الاختصاصات والمهام الموكلة للمصالح الواردة في الهيكلية وطلب من المجلس الموافقة على هيكلية الجامعة في مرحلة أولى مع ضرورة الانكباب في مرحلة مقبلة على

اقتراح هيكلية للمؤسسات.

كما تدخل أحد أعضاء المجلس وأشار إلى أهمية هذه الهيكلية المقترحة التي ستساهم في تنظيم العمل داخل الجامعة وحل مشكلة تداخل الصلاحيات بين المصالح وأكد في المقابل أن هذه الهيكلية لا تعكس الواقع الحالي لتركيبية الجامعة حيث لم تأخذ بالأولويات التي تختلف من جامعة إلى أخرى وأنه تم إقصاء مجموعة من المصالح وفي هذا السياق طلب بتوسيع الهيكلية لتشمل مختلف المصالح وأكد على ضرورة احترام المساطر القانونية لاختيار رؤساء المصالح.

للجواب على هذه التساؤلات، أكد السيد الرئيس أن هذه الملاحظات في محلها وأنه من المطلوب المصادقة على الهيكلية المقترحة حيث أشار أن الجامعة قابلة للتغيير بخلق مؤسسات جديدة مع ارتفاع عدد الطلبة مما سيحتتم تعديلات جديدة في مراحل مقبلة.

وبخصوص تساؤل أحد أعضاء المجلس عن دور كل من المكلف بالمهمة ومصحة المراقبة والتقييم ، أكد السيد الرئيس على أنه جرت العادة من طرف رؤساء الجامعات الاستعانة ببعض الأساتذة المختصين في مجال من المجالات ومكلفين بمهمة خاصة كملف الجودة على سبيل المثال وفيما يخص مصحة المراقبة والتقييم أشار السيد الرئيس أنها مصحة مستقلة تقوم بالمراقبة والتقييم لعمل الجامعة ومصالحها وتقوم بالاقتراحات اللازمة لتحسين سير العمل داخل الجامعة وأكد على ضرورة توفير الموارد البشرية لهذه المصحة المختصة في مجال المراقبة والتقييم للقيام بعملها في أحسن الظروف.

كما تدخل أحد أعضاء المجلس للتأكيد على ضرورة توفير للمؤسسات اعتماد نائب ثالث للعميد مع تطور مراكز البحث في الدكتوراه (Centres d'études doctorales) وبخصوص الهيكلية أشار أنها محدودة و تقتصر فقط على رئاسة الجامعة و تقصي المؤسسات التي على مستواها يفعل البحث العلمي.

و للجواب على هذه النقطة، تدخل السيد الرئيس و أكد أن العمل يتم على صعيد المؤسسات ولكن طبقا للقانون فإن الجامعة أصبحت كيانا واحدا مستقلا بيداغوجيا و إداريا و أن الحواجز بين المؤسسات و الجامعة من المفروض أن تزول و أن الأستاذ الباحث و الموظف ينتميان للجامعة و أضاف أنه على مستوى البحث العلمي، فإن تدبيره مشترك و أن الوزارة تتعامل مع الجامعة و مؤسساتها كوحدة متكاملة.

و في ما يخص النقطة المتعلقة بالهيكلية الإدارية للمؤسسات أكد السيد الرئيس أنها طرحت و نوقشت مع وزارة التربية الوطنية و التعليم العالي و البحث العلمي حيث تم الاتفاق على عدم إدراج الهيكلية الإدارية للمؤسسات في البداية نظرا لصعوبة التفاوض مع وزارة المالية و الخوصصة و للانعكاسات المالية المترتبة عنها و أنه من السهل العمل بالهيكلية الإدارية التي تخص 15 جامعة عوض هيكلية المؤسسات. أما فيما يخص عدد نواب عمداء المؤسسات، أكد السيد الرئيس أنه ما فتئ يطلب من وزارة المالية و الخوصصة بتطبيق القانون الذي ينص على إمكانية اعتماد أربع نواب لعمداء المؤسسات.

و قد أثرت من طرف أحد أعضاء المجلس مسألة تسيير الشؤون الطلابية و قضية البحث العلمي و التي حسب تدخله من المفروض تدبيرها من طرف المؤسسات. و للرد على هذا التساؤل أشار السيد الرئيس أن التوجه العام هو بناء الجامعة بكل هياكلها و أن تسجيل الطلبة يجب أن يتم تدبيره عن طريق الجامعة باستعمال برنامج (APOGE) بالإضافة إلى تدبير البحث العلمي.

كما تساءل أحد أعضاء المجلس على مدى استقلال الجامعة الإداري و المالي من أجل اقتراح هيكلية إدارية ملائمة تراعي خصوصية كل جامعة و مؤسساتها. و ردا على التساؤل ، أكد السيد الرئيس على ضرورة احترام استقلالية الجامعة و تطبيق القانون المنظم لهما و الذي يخول لها الاستقلالية المالية، الإدارية و البيداغوجية و أنه ثم بالتنسيق ما بين رؤساء الجامعات على الصعيد الوطني حيث تم إعداد كتاب أبيض (Livre blanc) في هذا الموضوع و أكد على ضرورة احترام وزارة المالية و الخوصصة لاختصاصات الجامعة و أشار كذلك أن الهيكلية الإدارية قابلة للتغيير سنويا عند مناقشة الميزانية حيث يمكن تعديلها لتتكيف مع خصوصية الجامعة.

و بعد نهاية دراسة الهيكلية الإدارية للجامعة، قرر المجلس المصادقة عليها ما عدا عضوين و هما السيدان العمرابي علي و محمد بنحدو كما قام المجلس برفع التوصيتان التاليين:

- ضرورة ملائمة و تكييف الهيكلية مع خصوصيات الجامعة.
- الإسراع باقتراح هيكلية إدارية للمؤسسات.

5- الاتفاقيات

في بداية دراسة هذه النقطة، تدخل السيد بلحاج و أكد أن لجنة البحث العلمي و التعاون و الشراكة قامت بدراسة مجموعة من الاتفاقيات مع جامعات أجنبية و مؤسسات وطنية جاءت كالتالي:

- Université de Lille 3, France.
- Université Catholique de l'ouest à Angers, France.
- Université de Grenade, Espagne.
- Haute Ecole Francisco Ferrer, Bruxelles, Belgique.
- Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale.
- Coopérative des Algues et de pêche maritime Sidi Daoui, El Jadida.

و قد أثارت الاتفاقية المبرمة مع التعاونية (Coopérative des Algues et de pêche maritime) عدة ملاحظات حيث تم التأكيد من طرف المجلس على ضرورة احترام التعاونية للضوابط القانونية المتعلقة بالبيئة وعدم استغلال اسم الجامعة لأغراض أخرى غير المتفق عليها في إطار هذه الاتفاقية. و قرر المجلس المصادقة بالإجماع على مختلف هذه الإتفاقيات .

6- النظام الداخلي:

1- النظام الداخلي للجامعة.

2- النظام الداخلي لمجلس الجامعة.

يطلب من أحد أعضاء المجلس و نظرا لضيق الوقت لدراسة و مناقشة النظام الداخلي فقد قرر المجلس تأجيل دراسة و النظام الداخلي المصادقة عليهما إلى الإجتماع المقبل (2009/04/23).

7- نتائج الترشيحات لشغل منصب عميد كلية الآداب و العلوم الإنسانية.

فيما يتعلق بهذه النقطة، شكر السيد الرئيس أعضاء اللجنة التي قامت بتتبع عملية انتقاء المترشحين و ذكر بكل الاجراءات المتعلقة بعمل اللجنة و المسطرة التي اتبعتها لانتقاء المترشحين.

و لقد أطلع السيد الرئيس المجلس على جميع المراحل التي مرت عليها عملية الانتقاء من طرف اللجنة و لم يسجل المجلس أي خلل مسطري و قرر المصادقة على النتائج التي جاءت حسب الاستحقاق كالتالي:

1- السيد عبد الواحد مبرور،

2- السيد عبد الرزاق جعنيدي،

3- السيد الطيب بو عزة.

و قد عبر بعض أعضاء المجلس عن مفاجئتهم لعدم وجود اسم العميدة الحالية من بين المرشحين الثلاثة الأوائل. و قد اختتم الإجتماع عن الساعة التاسعة و النصف ليلا.

صودق على التقرير بتاريخ 2009/10/15 مع أخذ بعين الاعتبار ملاحظات السادة أعضاء المجلس.

أعد التقرير

ذ. مصطفى بنمهان

عضو المجلس